



دعا المحامي بمحاكم الاستئناف والتميز فايز صنهاط المطيري رجال الأعمال وأهل الخير من أبناء هذا البلد الكريم لدعم 'صندوق الأسرة' التابع لوزارة العدل من أجل المساهمة في توفير حياة كريمة للمتضررين من الطلاق سواء المطلقة أو بناؤها لحين تنفيذ حكم المحكمة بصرف النفقة الموجبة. وفي لفتة إنسانية أعلن المحامي فايز المطيري في لقاء مع 'الأنباء' تبنيه لمبادرة لدعم 'صندوق الأسرة' مشدداً على أن هؤلاء لا ذنب لهم في تأخر الخصم في دفع النفقة أو تعثره وبالتالي يجب أن توفر لهم الحياة الكريمة لحين صرف النفقة كما تقدرها المحكمة. وأشاد المحامي المطيري بفكرة 'صندوق الأسرة' الذي يتبع وزارة العدل حيث يقع تحت رعاية وإشراف الدولة ممثلة بوزارة العدل وأيضاً يفتح باب التبرعات والهبات من أجل مساعدة تلك الأسر بتوفير حياة كريمة لحين صرف مستحقاتهم من النفقة الواجبة. وفيما يلي تفاصيل اللقاء....

اجري اللقاء: أسامة أبو السعود

دعا رجال الأعمال وأهل الخير لدعم الصندوق التابع لوزارة العدل لتوفير حياة كريمة للمتضررين من 'أبغض الحلال'

المحامي فايز صنهاط المطيري لـ «الأنباء»: سأبني مبادرة لدعم 'صندوق تأمين الأسرة' لكفاية المطلقة وأبنائها لحين تنفيذ حكم النفقة

قانون الأسرة طفرة في مجال التشريعات ونصوصه نابعة من الشريعة الإسلامية الغراء

برأيكم كيف يمكن التعامل مع تلك الاشكالية؟
● أيضاً من المسائل التي تساعد على العدالة الناجزة إنشاء إدارة خاصة لتنفيذ الأحكام والأوامر الصادرة طبقاً لهذا القانون يشرف عليها أحد رجال القضاء لا تقل درجته عن قاض من الدرجة الأولى.
تأكيداً للبعد الاجتماعي وحفاظاً على حقوق الأسرة، انشأ القانون بموجب المادة 17 منه صندوقاً لتأمين الأسرة يتبع وزارة العدل وتخصص موارده المتحصلة من الدولة أو من التبرعات والهبات لتنفيذ الأحكام والقرارات الصادرة من محكمة الأسرة والخاصة بتقرير نفقة للزوجة أو المطلقة أو الأولاد أو الأقرباء، وهو الأمر الذي يحقق التكافل الاجتماعي بين فئات المجتمع الكويتي.

دعم صندوق الأسرة

ما رسالتكم لرجال الأعمال وأهل الخير في الكويت لدعم هذا الصندوق؟
● خلال جريدتكم الموقرة أنشأنا جميع رجال الأعمال وأهل الخير من الجمعيات والمبرات الخيرية التبرع لهذا الصندوق تأكيداً للروح الاجتماعية التي يلعبه رأس المال وتعميقاً لمفهوم التكافل الاجتماعي بين المواطنين. فاهل الكويت هم أهل الخير، والكويت تيوأت أرفع المراتب الدولية باعتبارها مركزاً للعمل الإنساني الدولي، وتم تقليد صاحب السمو الأمير قائداً للعمل الإنساني الدولي وهو أمر مصدر فخر لنا جميعاً وهو دافع أيضاً لكي لا نترك تلك الأسر تواجه الحياة دون توفير مصدر دخل لها لحين استمرار النفقة ولا نريد أن يضيع أبناء هذا الوطن بسبب تعنت الزوج وتعثره بدفع نفقاته المطلقة وأبنائه فلا ذنب لهم ويجب أن يهب المجتمع للوقوف معهم ودعمهم.

حقوق المرأة

أخيراً هل استطاع القانون من وجهة نظركم الحفاظ على حقوق المرأة الكويتية؟
● بالتأكيد فإن هذا القانون يمثل طفرة بالنسبة للمرأة الكويتية وأن هذا القانون يأتي في إطار تطور نظرة المجتمع الكويتي للمرأة، لاسيما وأن الدولة تنتقل الآن من مرحلة تمكين المرأة التي مرحلة تمكين المجتمع ككل، وهو ما يمثل تطوراً كبيراً يتفق مع ما تملبه الشريعة الإسلامية تجاه المرأة التي تمثل العمود الفقري للأسرة، وهو ما أكد عليه الدستور الكويتي في المادة 9 منه على أن الأسرة أساس المجتمع. والقانون أيضاً جاء متسقاً مع العديد من المعاهدات الدولية التي صادقت عليها الكويت، وهو ما يؤكد مصداقية الدولة في احترام ما صدقت عليه مثل الانتفاقات الدولية التي تشمل حقوق الطفل والمرأة ومنها اتفاقية «سيداو» وغيرها.

يتعلق بدعاوى النفقات بأنواعها والحضانة والرؤية، وهو الأمر الذي سينعكس على استقرار المجتمع بتلاقي سلبيات «أبغض الحلال».

العدالة الناجزة

فكرة وجود دائرة استئنافية في كل محكمة أسرة، كيف تنظرون لها خاصة إن أحكامها باتة ونهائية؟
● أرى أن المشرع ومن باب التيسير على المواطن جعل القانون ينص على وجوب أن تضم كل محكمة من محاكم الأسرة دائرة استئنافية في المبنى ذاته، كما أن تأكيداً للعدالة الناجزة جعل القانون أحكام الدائرة الاستئنافية نهائية وباتة وغير قابلة للطعن عليها بالتميز منعا من إطالة أمد النزاع، ولكن القانون لاعتبارات الصالح العام أعطى النائب العام حق الطعن في هذه الأحكام بالتميز في حال المساس بأحكام الشريعة الإسلامية المتعلقة بالنظام العام.

وأيضاً فإن القانون الجديد في المادة السادسة منه جعل المحكمة المختصة محلها بنظر أول دعوى ترفع اليها من أحد الزوجين هي المختصة دون غيرها بنظر جميع دعاوى الأحوال الشخصية التي ترفع بعد ذلك من أيهما على الآخر بما في ذلك دعاوى النفقات والأجور وما في حكمها سواء للزوجة أو الأولاد أو الأقارب وأيضاً دعاوى الحضانة والرؤية والضم ومسكن الحاضنة.

نسوية النزاعات

ولكن بم يتفرد القانون الجديد لحكمة الأسرة عن القوانين السابقة؟
● هناك العديد من المزايا التي ينطبق اليها القانون لأول مرة ومن بينها إنشاء مركزاً لنسوية المنازعات في كل محكمة للأسرة ولا تقبل دعاوى الطلاق والتطليق إلا بعد تقديم طلب نسوية ودياً أمام هذا المركز والبت فيه بعد سماع أقوال طرفي النزاع وتبصيرهم بآثار وعواقب النزاع أو التماذي فيه وانعكاس ذلك على الأسرة، ويجوز للمركز الاستعانة بمن يراه من علماء الدين أو الاختصاصيين الاجتماعيين أو النفسانيين المقيدين لديه بجدول خاص. وأيضاً من الأمور المستحدثة في قانون محكمة الأسرة تخصيص قاض للأمر الوقائية ليصدر أوامر على عريضة بدلاً من رفع دعوى في مسائل الأحقية في مؤخر الصداق، والنفقة المؤقتة وبنفقة العدة والمتعة ومنازعات رؤية المحضون والأذن بسفر المحضون خارج البلاد أو طلب منعه من السفر، وكذلك الأذن باستخراج جواز سفر للمحضون وتجديده وتسليمه وكذلك شهادات الميلاد وتسجيل المحضون بالمدراس وغير ذلك من الأمور التي عدتها المادة 11 من القانون.

إدارة تنفيذ خاصة

هناك شكوى عديدة من تأخر التنفيذ في تحصيل نفقات المطلقة وأبنائها.



المحامي فايز صنهاط المطيري مع الزميل أسامة أبو السعود (محمد هاشم)

القاضي يلجأ عند الحكم في قضايا الأسرة إلى قانون المرافعات المدنية والتجارية.. وكان على المشرع أفراد مواد إجرائية تتفق مع طبيعة القانون بعيداً عن المعمول به في قانون المرافعات

العديد من مشكلات التقاضي التي تعوق العدالة الناجزة في مسائل الأحوال الشخصية، كما تكمن أهمية القانون في كونه يعمل على تبسيط إجراءات التقاضي وتجميع كل المنازعات الأسرية في محكمة واحدة مستقلة بذاتها عن باقي الدوائر القضائية، وهو الأمر الذي يضفي بصورة إيجابية الشعور بالخصوصية والسرية اللازمة في هذه النوعية من الدعاوى التي تمس العائلة الواحدة.

بالتأكيد هذا القانون سيوفر الرعاية المطلوبة لأفراد الأسرة وبصفة خاصة المرأة فيما

جاء من منطلق متطلبات اجتماعية وقانونية، فما أحوج نظامنا القانوني الي إنشاء وتنمية وتكريس فكرة القضاء المتخصص والنيابة المتخصصة في فرع من فروع القانون، فمن شأن ذلك إثراء العمل القانوني واكتساب القائمين عليه خبرات متخصصة في فرع بعينه، مما يؤدي إلى أداء أفضل وأيسر في شأن تحقيق العدالة.

واعتقد أن قانون محكمة الأسرة يشكل طفرة كبيرة ونقلة نوعية في التعامل مع أساليب التشريعات الحديثة وله أثر بالغ في حل وعلاج

الأسرة؟
● خيراً فعل المشرع حينما وحد الاختصاص المحلي لمحكمة الأسرة، بأن نص في القانون أن تكون محكمة الأسرة المختصة محلها بنظر أول دعوى ترفع اليها من أحد الزوجين مختصة محلها دون غيرها بنظر جميع الدعاوى التي ترفع بعد ذلك من أيهما، لتيسير الإجراءات وضمان أن يتم نظر كل دعاوى الأسرة نفسها أمام القاضي نفسه.

توحيد الاختصاص

ما مدلول توحيد الاختصاص في محكمة واحدة والنتائج الممكن الاستفادة منها من هذا النص لصالح

المنصوص عليها بجديدة، من حيث ضرورة أن يتم اختيار القائمين عليها وفق معايير موضوعية، وأن يتلقوا دورات تدريبية مكثفة تعينهم على تأدية المهمة المنوطة بهم وفق أحكام هذا القانون، بحيث لا تصبح إجراء روتينياً يلجأ اليه أصحاب الشأن هرباً من القضاء بعدم قبول الدعوى.

نقله نوعية

من وجهة نظركم ما أهم مميزات هذا القانون؟
● أن صدور هذا القانون

إنشاء إدارة خاصة

لتنفيذ الأحكام والأوامر الصادرة من محاكم الأسرة يشرف عليها أحد رجال القضاء سيسحق العدالة الناجزة

بعض الأزواج

يتحاييل للتهرب من نفقة أبنائه ومطلقاته بوضع عراقيل كثيرة أمام تنفيذ الحكم مثل بيع ممتلكاته لأحد أقاربه ليثبت للمحكمة أنه متعثر

لا نريد أن يضع

أبناء هذا الوطن بسبب تعنت الخصم وتعثره بدفع نفقاته المطلقة وأبنائه ويجب أن يهب المجتمع للوقوف معهم

معه

بالفعل القاضي يلجأ عند الحكم في قضايا الأسرة بمحكمة الأسرة إلى قانون المرافعات المدنية والتجارية لتطبيق الحكم، وهو ربما يجعل قضايا الأسرة تأخذ وقتاً طويلاً في الفصل، فمع الأسف بعض الأزواج يتحاييل للتهرب من نفقة أبنائه ومطلقاته بوضع عراقيل كثيرة أمام تنفيذ الحكم مثل الاستشكالات والإعلانات وعدم الحضور وبيع ممتلكاته لأحد أقاربه ليثبت للمحكمة أنه متعثر وليس لديه شيء على عكس الحقيقة، وهو ما يعود بالضرب الجسيم على الأسرة والأطفال والمجتمع بشكل عام، وهو ما يتطلب تعديل بعض القواعد الإجرائية أيضاً، لأن قانون المرافعات المدنية قد لا يصلح تطبيقه على قضايا الأسرة لما به من ثغرات تضر بالزوجة والأبناء وكان على المشرع أفراد مواد إجرائية تتفق مع طبيعة القانون بعيداً عن المعمول به في قانون المرافعات، فهدفنا الرئيسي هو الحفاظ على أبناء هذا البلد الكريم وحمايتهم من الضياع بسبب تعنت والدهم.

قانون محكمة الأسرة جعل أحكام الدائرة

الاستئنافية نهائية وباتة وغير قابلة للطعن عليها بالتميز منعا من إطالة أمد النزاع

للمحكمة

فكرة مكاتب التسوية مستجدة على ساحة القضاء في محاكم الأسرة، فما تصوركم لإمكان نجاح هذه الفكرة؟
● التحدي الذي يواجه تطبيق هذا النص الجديد

بداية كيف تنظرون لقانون الأسرة الجديد وهل ترون أن هذا القانون سيحل مشكلة تنفيذ الأحكام الخاصة بقضايا الأسرة في الكويت؟

● أولاً: نرحب بجريدة «الأنباء» لإلقاء الضوء على قضية مهمة وهي محكمة الأسرة وقانونها الجديد الذي وافق عليه مجلس الأمة ودخل حيز التنفيذ منذ فترة، واعتبر ان القانون يعد طفرة لصالح الأسرة في الكويت وإن كانت هناك بعض الجوانب التي نتحدث عنها ومنها إجراءات التنفيذ التي تأخذ وقتاً طويلاً، وهذا الأمر يتسبب في أضرار كبيرة للأسرة والأطفال، لذا نأمل ان يكون لإدارة التنفيذ التابعة لمحاكم الأسرة دور مهم وفعال في هذا الإطار بحيث يتم الإسراع في تنفيذ الأحكام الخاصة بالأسر لما له من أهمية قصوى في وصول الحق لأصحابه خاصة المطلقة والأطفال الذين يتحملون الكثير من النفقات والالتزامات المعيشية.

تطبيق القانون

البعض اعتبر ان هناك اشكالية خطيرة في تطبيق القانون، فكيف يكون لدينا قانون للأسرة ويفصل ويحكم القاضي في قضايا الأسرة بقانون المرافعات والإجراءات التجارية والمدنية الذي لا يتناسب مع قضايا الأسرة التي تحتاج إلى إجراءات اسرع في الفصل خاصة فيما يتعلق بالخلافات الزوجية وضمان الأطفال، فكيف تنظرون لذلك؟

بالفعل القاضي يلجأ عند الحكم في قضايا الأسرة بمحكمة الأسرة إلى قانون المرافعات المدنية والتجارية لتطبيق الحكم، وهو ربما يجعل قضايا الأسرة تأخذ وقتاً طويلاً في الفصل، فمع الأسف بعض الأزواج يتحاييل للتهرب من نفقة أبنائه ومطلقاته بوضع عراقيل كثيرة أمام تنفيذ الحكم مثل الاستشكالات والإعلانات وعدم الحضور وبيع ممتلكاته لأحد أقاربه ليثبت للمحكمة أنه متعثر وليس لديه شيء على عكس الحقيقة، وهو ما يعود بالضرب الجسيم على الأسرة والأطفال والمجتمع بشكل عام، وهو ما يتطلب تعديل بعض القواعد الإجرائية أيضاً، لأن قانون المرافعات المدنية قد لا يصلح تطبيقه على قضايا الأسرة لما به من ثغرات تضر بالزوجة والأبناء وكان على المشرع أفراد مواد إجرائية تتفق مع طبيعة القانون بعيداً عن المعمول به في قانون المرافعات، فهدفنا الرئيسي هو الحفاظ على أبناء هذا البلد الكريم وحمايتهم من الضياع بسبب تعنت والدهم.

فكرة مكاتب التسوية مستجدة على ساحة القضاء في محاكم الأسرة، فما تصوركم لإمكان نجاح هذه الفكرة؟

● التحدي الذي يواجه تطبيق هذا النص الجديد



محكمة الأسرة تشكل طفرة في حل النزاعات الأسرية